أردوغان يوجه «صفعة عثمانية» للمعارضة التركية

عمر كوش

أسفرت الانتخابات المحلية في تركيا عن فوز عريض لحزب العدالة والتنمية، بحصوله على نسبة كبيرة من أصوات الناخبين الأتراك، زادت على ما توقعته بعض استطلاعات الرأي.

وتزيد النسبة التي حاز عليها الحزب على 45 في المئة ، فيما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري -وهو أكبر حزب معارض- إلا على نسبة 27.91 في المئة ، أما حزب الحركة القومية، فقد حصل على نسبة 15.16 في المئة ، وحزب السلام والديمقراطية حصل على نسبة 4.02 في المئة ، وتقاسمت بقية الأحزاب نسبة الـ7.36 في المئة المتبقية من الأصوات.

وكانت آخر انتخابات بلدية شهدتها تركيا، قد أجريت في العام 2009، وفاز فيها الحزب الحاكم بنحو 38.8 في المئة من الأصوات، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نحو 24.69 في المئة ، وحزب الحركة القومية حصل على 16.49 في المئة أما بقية الأحزاب الأخرى فحصلت على 20.17 في المئة.

واللافت هو الاهتمام الكبير عربيا ودوليا بهذه الانتخابات، بالرغم من كونها انتخابات محلية تركية.

ولعلها المرة الأولى في تاريخ تركيا، وربما في تاريخ منطقة الشرق الأوسط كلها، التي تحظى فيها انتخابات محلية، باهتمام عربي ودولي واسع، الأمر الذي يعكس دور ومكانة تركيا، التي تمتد مساحتها على 780 ألف كم2، ويعيش فيها 77 مليون نسمة.

صفعة عثمانية

أخذت الانتخابات البلدية التركية، شكل صراع سياسي مفتوح، بل ومعركة «كسر عظم»، بين رجب طيب أردوغان ومعه حزب العدالة والتنمية الحاكم، والداعية الإسلامي «فتح الله غولن»، المقيم في بنسلفانيا الأمريكية، ومعه جماعته، التي تتهم بالسعي إلى تشكيل «دولة موازية»، فضلاً عن التجاذبات والتنافس بين أحزاب المعارضة التركية، وفي مقدمتهم حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية.

ورغم تسريبات فضائح الفساد، وتداعيات إغلاق موقعي تويتر ويوتيوب، والحرب المعلنة مع جماعة الداعية، فتح الله غولن، فإن الفوز الكبير في الانتخابات، جعل رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، يعلن النصر الحاسم، من مقر حزب العدالة والتنمية في العاصمة أنقرة.

واعتبر أن نتائج الانتخابات، هي إعلان انتصار الديمقراطية في تركيا، وأن المعارضة التركية تلقت «صفعة عثمانية»، من صناديق الانتخابات، وهدد خصومه بأن الوقت حان للقضاء عليهم، وأنه لن يسمح بأن تكون هناك دولة داخل الدولة.

وأظهرت نتائج الانتخابات، أن شعبية أردوغان لم تتأثر، بأزمة «غزي بارك» وسواها، بل ازدادت، بالنظر إلى أن التصويت كان تصويتا سياسيا، بالرغم من أن الانتخابات محلية الطابع، تخص الجانب الخدمي، الأمر الذي قد يمهد لبقاء أردوغان في الحكم في المستقبل المنظور، فيما لم تتمكن أحزاب المعارضة من تحقيق اختراقات تذكر في هيمنة حزب العدالة والتنمية، الذي فاز في كل الانتخابات التي أجريت منذ وصوله للسلطة عام 2002.

ويعتبر الفوز -الذي حققه حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات- بمثابة استفتاء على سنوات حكم أردوغان، وتشجعه نتائجها على السعي للاستمرار في الحكم، سواء عن طريق الترشح لرئاسة تركيا في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أغسطس المقبل، أو تغيير قوانين حزبه، كي يتمكن من تولي منصب رئاسة الوزراء للمرة الرابعة.

ويعزز هذا السعي مسيرة أردوغان، الذي بدأ قبل نحو عشرين عاما كرئيس لبلدية إسطنبول في العام 1994، ثم قاد حزبه إلى سدة الحكم في 2002، ثم فاز في جميع الانتخابات التي خاضها خلال فترتي توليه رئاسة الوزراء التركية، وأثبت أنه المعلم السياسي الأكثر نجاحا في تركيا.

أسباب الفوز

يرى محللون اقتصاديون، أنّ ما حققه حزب العدالة والتنمية التركي من استقرار اقتصادي، واستقرار مالي، منذ استلامه للسلطة عام 2002، كان السبب الرئيسي وراء نجاحه في الانتخابات المحلية، أي إن التقدم الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، كان بسبب قصة النجاح التي كتبها على مدار 12 عاما، من إدارة الحزب للبلاد.

وتتجلى قصة النجاح تلك في مضاعفة دخل الفرد التركي، وانخفاض نسبة البطالة، وارتفاع مستويات المعيشة، والاستقرار الاقتصادي، والسياسة المشجعة للاستثمار الأجنبي، وبالتالي فإن نتائج الانتخابات، ستكون لها انعكاسات كبيرة على عالم المال والأعمال في تركيا، وعلى ارتفاع أسعار صرف الليرة التركية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، بسبب الاستقرار السياسي، الذي سيعقب الانتخابات.

ولا شك في أن نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، يكمن وراءه النمو الاقتصادي، حيث تشير الأرقام الصادرة عن هيئة الإحصاء التركية، إلى أنّ الاقتصاد التركي نما بنسبة 4 في المئة عام 2013، مقارنة بعام 2012، وأنّ حجم الصادرات التركية بين شهري فبراير 2013 وفبراير 2014، حققت زيادة بلغت نسبتها 6.2 في المئة ، مقارنة بنفس الفترة من العام الذي قبله.

يضاف إلى ذلك العديد من الإنجازات والمشاريع الاقتصادية الكبرى، ليس آخرها مشاريع عملاقة، تتجاوز ميزانية 21 مشروعا اقتصاديا منها مجموع ميزانيات 130 دولة في العالم.

وهي مشاريع تتنوع بين مجالات المواصلات، والطاقة، والبنية التحتية، والدفاع، وأهمها مفاعل «سنوب» النووي، الذي تبلغ ميزانيته 22 مليار دولار، ومفاعل «أق كويو» النووي الذي تبلغ ميزانيته عشرين مليار دولار، وقنال إسطنبول التي تبلغ ميزانيتها 15 مليار دولار، ومطار إسطنبول الثالث الذي تبلغ ميزانيته عشرة مليارات دولار، ومشروع «مارماراي» الذي تبلغ ميزانيته خمسة مليارات دولار، ومشروع جسر إسطنبول المعلق الثالث الذي تبلغ ميزانيته 3.5 مليارات دولار، ومشروع إنتاج طائرات هليكوبتر «أتاك» الحربية الذي تبلغ ميزانيته 3.3 مليارات دولار.

ولعل الأهم هو أن حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق المبدأ الأساس في الاقتصاد، القاضي بتحقيق المعادلة الاقتصادية ما بين الواردات والمصروفات، بشكل يؤمن وفرة مالية للمواطن وللدولة والخزينة العامة، ولا يلحق الضرر بها، ولا يضطرها إلى اللجوء إلى الديون الداخلية ولا الخارجية، ويجعلها دولة قوية في ذاتها، وقوية في اقتصادها، وقوية في معاملاتها مع السوق العالمي.

إضافة إلى توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار، باعتبار أن القدرات الإنتاجية، التي يمكنها الدخول في المنافسة الدولية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة، وبشكل يفضي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف والتصدير، بوصفها أسس السياسات الاقتصاديات الناجحة. وهو أمر يتطلب من الدولة أن تقوم بتوفير البنية التحتية اللازمة، من أجل الإنتاج والحث عليه.

سر النجاح

يكمن سرّ نجاح التجربة في أن حزب العدالة والتنمية وضع مناهجه، وأطلق وعوده للشعب التركي، كي تكون أهدافا مشتركة للحزب والمعارضة معا، نظرا لأن منطلقه كان هو العمل مع الشعب التركي، بكافة مكوناته القومية، وتياراته الفكرية، وتلاوينه السياسية.

ولو لم يحقق ما وعد به في الفوز الأول أمام الشعب التركي كله، في الانتخابات البرلمانية عام 2002، لما انتخب أعضاؤه في سائر الانتخابات، ولما زاد عدد أنصاره والمؤيدين له في الفوز الثاني في الانتخابات البرلمانية عام 2007، كما أنه لو لم يحقق ما وعد به في الحملة الانتخابية الثانية، لما فاز في الانتخابات للمرة الثالثة عام 2011، وبفوز أكبر من الفوز الثاني أيضا.

وفي جانب علاقة الدين بالدولة، تمكن حزب العدالة والتنمية من حل إشكالية صراع الدولة مع رجال الدين، التي تجسدت في محاربة الدين والمتدينين، التي أدخلها أتاتورك إلى الساحة التركية، وبدلا من ذلك سار الحزب في طريق التفاهم معهم أو احترام معتقداتهم، الأمر الذي جعل تركيا تحظى بصورة إيجابية لدى جمهور واسع من العرب والمسلمين في سائر أنحاء العالم.

وجاء حل إشكالية الدين مع الدولة، بعد قطيعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، استمرت لما يقارب الثمانية عقود، مع الماضي الإسلامي العثماني، وامتدت إلى حاضر تركيا، وعنت تلك القطيعة إقحام الشعب التركي في نموذج حياة جديدة غريبة عنه، من غير أن يكون هو صاحب القرار الفكري والثقافي والاجتماعي فيها، فضلا عن أن يكون صاحب القرار السياسي.

يبقى أن حزب العدالة والتنمية مطالب بحل إشكاليات عديدة، منها ما يتصل بالحريات الفردية والعامة، خاصة بعد حجب موقعي تويتر ويوتيوب، الذي أثار ردود فعل وتجاذبات عديدة، داخل تركيا وخارجها.

ولا يكفي تبرير الحكومة التركية ما تسميه «عرقلة الوصول إلى تويتر»، بعدم امتثال القائمين عليهما لطلبات قضائية تركية، وإغلاق صفحات تنتهك الحريات الشخصية، وتمس أمن الدولة، لأن ذلك يمس الحريات في تركيا.

ولا يتماشى التضييق على الحريات مع مقومات وممارسات الدولة الديمقراطية، بل يجهز عليها، خاصة وأن الشباب يشكلون النسبة الغالبة من مستخدمي تويتر ويوتيوب.

عن «الجزيرة نت»

تحديات ومخاطر في الخليج

د. محمد الرميحي

في الثلاث سنوات السابقة ضربت المنطقة العربية موجة من التغيرات التي أطاحت عددا من الأنظمة العربية، ولم تكن هي الأولى، وربما لن تكون الأخيرة، فالمنطقة ما زالت حبلى بالاحتمالات، من يتابع ما يُكتب بشكل صريح في الخارج يعرف أن ما يُفكر فيه خلف الأبواب المغلقة في منطقتنا ويستبعد، يفكر فيه آخرون هناك علنا، بعضه يصل إلى التضخيم، ولكنه يتداول بسبب وجود هذا الساحر الجديد الذي يسمى الإنترنت. الخلاف الخليجي البيني مثير للقلق، زاده ما يُنشر الآن في هذه الشبكة السحرية من تنابذ بين أفراد ومجموعات في دول الخليج ينبئ بأن الخصام قد تجاوز الحد، ووصلت تباشير النزاع، الذي كانت دول مجلس التعاون تحرص على إطفاء شراراته إلى أن أصبح جذوة موقدة، إن لم يتداركها العقلاء فقد تفتح أبواب الشر، هذه المرة من الداخل، كما هي أبواب الشر مفتوحة من الخارج.

أبواق الدعاية التي تحت التأجير أو المتبرعة تحمل معول الهدم وتضرب به شمالا وجنوبا، ولم تعد تلك الأبواق محصورة بين أشخاص تنقصهم الحكمة، بل أصبحت مكثفة بالسفه والاستفزاز، في تقديري، تهدد الأمن الوطني للإقليم قاطبة، المقصود بالهدم هو الحد الأدنى من التعاون القائم في الخليج، وهو مجلس التعاون، الذي كان كثير منا يأمل أن يتطور إلى الأفضل، فاصبحنا نرجو أن يبقى على ما هو عليه حتى لا تتهدم أركانه. إن لم ننظر إلى المستقبل بحصافة وتغليب المصالح البعيدة على الأهواء الآنية، فإن الخسارة سوف تكون عظيمة للجميع.

نحن الآن على شفا مغادرة مجموعة من الركائز، منها:

أولا: انتهاء عصر الاستقواء بالخارج. لقد كان الخليج في تاريخ طويل يرتكز على المساعدة الاستراتيجية من الخارج في معظم ما يواجهه، حتى أصبح الارتكاز ذاك وكأنه طبيعة ثانية. الموضوع قديم من البرتغاليين إلى الهولنديين إلى البريطانيين وأخيرا الأمريكيين. هذا التسلسل التاريخي لم يعد متوفرا، إن لم يكن نحن في نهايته فعلى الأقل بدأت النهاية، وما العلاقات الخليجية – الأمريكية والتوترات التي مرت وتمر بها إلا إشارة لمن يريد أن ينظر بعمق إلى التحولات في تلك العلاقة كما عرفت، المهم أن ليس في الأفق أي تحالفات جديدة، مهما اعتقد بعضنا أنها هناك. فليس تقديم الكثير من الامتيازات لشركات هذه الدولة أو تلك هو الجزرة التي يمكن أن تستقدم تحالفات جديدة. التحالف الحقيقي المضمون والمؤكد والقادر على الصمود هو الكونفدرالية الخليجية. قيل أكثر من مرة بصراحة أو بموارية من قبل بعض القوى: إن هذا هو طريقكم إلى المستقبل، من أجل الحفاظ على ما هو قائم. لم يُستمع إلى ذلك الرأي في حينه، بل إن التوجه إلى هدم بعض الجدران هو الذي حصل. العجيب أن الاستقواء بالخارج ظهر وكأنه طريقة ثابتة في التفكير، فها هي وسائل الاتصال الاجتماعي تشتعل بكثير من التفاخر بفوز حزب السيد إردوغان في الانتخابات البلدية الأخيرة، وشعور لدى البعض بالانتصار الشخصي، بينما ذلك الانتصار أو حتى الإخفاق إن حدث لا يغير من واقعنا شيئا يذكر. يقابل ذلك عند البعض الآخر في خليجنا شعور بالفخر بانتصار مقابل لحزب الله في بعض معاركه، وكأنه انتصار لطائفة، وهو في الحقيقة جزء من كر وفر، ولا علاقة له بما يمكن أن يحدث في منطقتنا سواء انتصر أو خسر. إنما هي مدرسة بالاستقواء بالآخر والنظر إلى ارتباط خارجي فشل بعضنا في النظر إلى حديقته الداخلية، وما تحتاج إليه من عناية.

ثانيا: لا يزال بعضنا لا يريد أن يسمع «أو لا يرغب في معرفة» أن منطقتنا في الخليج معتمدة على مادة ناضبة، وهي المواد الكربوهيدراتية، ولم نستطع بعد كل هذا الوقت «بعضه أكثر من نصف قرن» أن نستنبط طرقا ووسائل تساعد على توسيع فرص تعددية الموارد، بما فيها المورد الأساسي والدائم، وهو المورد البشري، فكثير من هذا المورد الأخير إما أهمل أو لم يتلق التدريب والتأهيل المستحق، أو غطي بكثير من اليد العاملة الخارجية. الجميع يعرف، حتى من هم على هامش التخصص، أن العالم يتجه إلى التخفيف من الاعتماد على مصادر الطاقة المقبلة من الخليج، ويضع الخبراء سقفا زمنيا لا يتجاوز العقدين من اليوم، وهو أمر يدعو بالضرورة إلى التبصر وتحويل الموارد الحالية المتوفرة إلى مصادر دائمة أو شبه دائمة، كما تفعل الأمم الأخرى التي تخطط لمستقبلها.

ثالثا: لا بد من مسح بقية عدم يقين أن الظهير الحقيقي في المنطقة هو المملكة العربية السعودية، وتزداد أهميتها بزيادة الضغوط على المنطقة ككل، وكانت القيادة حصيفة حينما حصنت التسلسل القيادي في ضوء التحديات التي تواجه، وهو تحصين له ما بعده من خطوات في جملتها إصلاحية من أجل تدعيم البيت، الذي هو عمود الخيمة الخليجية، ولا يستطيع أحد أن يتجاهل التحديات الإقليمية التي تريد أن تهز من صلابة ذلك العمود، وصولا إلى التفرد بما حوله من بشر وخيرات. لا حاجة لي هنا كي أفصّل للقارئ الفطن تلك التحديات القبلة من الشرق والشمال والجنوب، تختلف أشكالها وتتعدد قوة تأثيرها، إلا أنها جميعا تشكل تهديدا، يكفي أن نرى على شاشاتنا مؤخرا احتفالا كبيرا لمنضمين لـ«القاعدة» على الأرض اليمنية، وهو احتفال معلن ينمّ عن تزايد حرية ذلك التنظيم ومناصريه، كما ينم أيضا عن الهدف المعلن لإشهاره.

رابعا: ما زال السؤال القديم الجديد مطروحا دون إجابة تُذكر، على الرغم من تداوله بين النخبة في الخليج، وهو ما الحجم الأمثل للسكان في الخليج؟ تتراوح نسبة غير المواطنين في هذه المنطقة بين اثنين إلى واحد «أي نصف السكان» إلى عشرين إلى واحد «أي أن المواطنين أقلية الأقلية»، بما يستتبع ذلك من خدمات واستهلاك موارد وبطالة مقنعة وسافرة بين المواطنين، إلى شبهة تهديد للأمن الوطني، ذلك سؤال لا يزال معلقا دون إجابة منذ أكثر من ربع قرن على الأقل، وتلك نسب لم يسبق إليها مجتمع في تاريخ البشرية، إلا أن المستقبل يحمل مخاطر، منها المطالبة بالتوطين.

لم أكتب النقاط الأربع السابقة كي أتغاضى عن النجاحات المحققة على الأقل في النصف قرن الماضي، ولا عن السياسات التي أدت إلى استقرار نسبي أيضا، ولكني كتبت ما سبق كي أقرع جرسا يدعو إلى التكاتف الإقليمي والنأي ما أمكن عن سياسات المناكفات، لأن استمرار المناكفات طريق يودي إلى مخاطر تصيب الحكم والمحكومين.

آخر الكلام: «ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا».

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

إعادة النظر في الجهود الأمريكية المرتبطة بمكافحة التطرف

جون كوهين

«في 26 مارس 2014، خاطب وكيل وزارة الأمن الوطني الأمريكية لشؤون الاستخبارات والتحليل/المنسق لمكافحة الأرهاب جون كوهين، منتدى سياسي خاص في معهد واشنطن. وفيما يلي ملخص المقرران لملاحظاته.»

يتسم التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة من جانب التطرف العنيف في الوقت الحالي بطبيعته المتغيرة. ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر مباشرة، كان الاهتمام الأساسي ينصب على منع الهجمات التي تشنها منظمات إرهابية مركزية مثل تنظيم «القاعدة». وكانت سمة تلك الهجمات أنها تأتي من الخارج وأن دوافعها أيديولوجية. وفي حين أن منع الهجمات التي تشنها «القاعدة» والجماعات التي تدور في فلكها يظل أولوية جوهرية، فقد تعلمنا على مدار السنين أن الهجمات التي تخلف خسائر بشرية كبيرة يمكن أن يجري تنفيذها أيضا داخل الولايات المتحدة، من قبل فاعلين محليين ربما تكون لديهم شكوى أو مظلمة ما ضد أماكن عملهم أو أي أفراد آخرين، رغم أنهم غالبا ما يستخدمون التكتيكات ذاتها. وربما من المناسب الحديث هنا عن هذا الموضوع بعد عام من تفجير ماراثون بوسطن، ذلك الحدث الذي يصور بيئة التهديد الحالية من عدة جوانب، مع إظهار كيف ينبغي تطوير طرق مواجهة التطرف العنيف بشكل مستمر. ومع ذلك، فإن الإرهابيين، والإرهابيين المحتملين، يتأقلمون أيضا مع الأوضاع بشكل مستمر، من خلال مراجعة ما تفعله الولايات المتحدة وكيفية تجاوبها مع الأحداث.

مخاوف اليوم

لا تزال التهديدات القادمة من خارج الحدود الأمريكية مثار اهتمام بالغ. فها هي «القاعدة»، سواء في شبه الجزيرة العربية أو شمال أفريقيا أو في مكان آخر، لا تزال تستهدف ضرب البنية التحتية للطيران والأهداف الأمريكية في الخارج، ولا يزال تركيز أعضائها منصبا على شن الهجمات على الولايات المتحدة. كما أصبحت سوريا هي الأخرى مثار قلق كبير، وستظل تحتل أولوية قصوى. وبسبب الصراع الدائر فيها، أصبحت بلاد الشام نقطة تلاقي للمتطرفين ذوي التوجهات العنيفة من جميع أنحاء العالم، مما يتيح لهم الفرصة لتأسيس شبكات غير رسمية للتواصل الاجتماعي مع أفراد يتبنون الفكر ذاته. إذ يمكن غرس الأفكار في أذهان المقاتلين الأجانب، وتزويدهم بالتدريب، وتحسين قدراتهم هناك، قبل أن يعودوا من جديد إلى بلدانهم في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا. لهذا، يعدّ أولئك القادمون من البلدان التي يمكن دخولها دون تأشيرة مثار قلق خاص، على الرغم من أن إمكانية رجوع أي شخص متطرف من ذوي التوجهات العنيفة إلى الولايات المتحدة وبقائه على اتصال مع شبكة العملاء المتمرسين التي ينتمي إليها، سوف يمثل مشكلة فريدة من نوعها وتحدياً لسلطات مكافحة الإرهاب.

وبناء على ذلك، يعد التعاون مع المجتمعات المحلية من الأمور ذات الأولوية القصوى، حيث إن الأدوات التقليدية مثل الجهات الاستخباراتية والقوة العسكرية والعلاقات مع قوات إنفاذ القانون الدولية، لا تكون دائما هي الوسائل الأفضل لتحديد المقاتلين الأجانب الذين يشكلون تهديداً أو لمنع الهجمات قبل مغادرتهم الولايات المتحدة أو فور عودتهم إلى أرض الوطن. وسوف تستمر وزارة الأمن الوطني الأمريكية في العمل مع جميع شركائها ذوي الصلة، بما في ذلك السلطات الدولية والاتحادية، والحكومية الخاصة بالولاية، والمحلية والقبلية والإقليمية، فضلا عن منظمات القطاع الخاص والمنظمات العقائدية، من أجل حل مسألة المتطرفين أصحاب الفكر العنيف ممن يسافرون إلى سوريا ويمثلون تهديدا على الولايات المتحدة.

المنظور المحلي

يتعين على الحكومة الأمريكية أيضاً الاعتماد على القدرات المختلفة لاكتشاف وتخفيف التهديدات التي تنشأ داخل الولايات المتحدة، والتي قد لا يرتبط بعضها بعلاقة عملياتية مباشرة مع إرهابيين أجانب. وقد يضم هذا النوع من التهديد أشخاصاً يعيشون في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أو ولدوا فيها. وقد تمكنت الحكومة الأمريكية من إحراز تقدم كبير في الكشف والتخفيف من التهديدات خارج الولايات المتحدة، إلا أنه لا بد لها أن تستخدم مجموعة مختلفة من الأدوات داخل أمريكا، وعليها أن تعمل وفقاً لمجموعة مختلفة من القوانين وتضمن تنفيذ جهود تخفيف التهديدات بطريقة تحمي حقوق الخصوصية والحريات المدنية.

وفي الوقت الراهن، ينصب تركيز جهود وزارة الأمن الوطني على المجتمعات المحلية، التي يجب تمكينها لمنع شن هجمات عنيفة من خلال إدراك المؤشرات التحذيرية للتهديدات وتقييم الخطر القائم واستخدام الأدوات المحلية الحالية المتعددة للتخفيف من التهديدات. ومن بين تلك الأدوات تحقيقات «مكتب التحقيق الفيدرالي» أو وكالات إنفاذ القانون المحلية، لكن ذلك يمكن أن يشمل أيضا – اعتماداً على التهديد – التدخل من قبل متخصصين في الصحة العقلية، أو الشخصيات الدينية، أو الآباء، أو الأصدقاء، أو الأشقاء. وعندما تلتحم المجتمعات معا ويكون لديها الوعي والمقدرة الكافيان للتعرف على التهديدات المحتملة واستخدام أساليب متعددة الجوانب لمواجهتها، فعندئذ تكون أكثر قدرة على منع وقوع حوادث عنيفة مثل إطلاق النار في المدارس وعنف العصابات والهجمات بدافع من الأيديولوجيات المتطرفة.

لقد ثبت نجاح هذا النوع من التعاون مع أفراد المجتمع في مجال إنفاذ القانون المحلي. وتشمل الأمثلة على ذلك، جهود مكافحة التطرف العنيف في مقاطعة مونتغومري بولاية ماريلاند، ولوس أنجلوس، ومينيابوليس/سانت باول- وفي الحالة الأخيرة، جرت الاستفادة من الانخراط المجتمعي في مواجهة كل من عنف العصابات وتجنيد الأفراد الذين يسعون للانضمام إلى حركة «الشباب» في الصومال. وفي مثل تلك الحالات، أدى إنفاذ القانون المحلي إلى تأسيس شراكة قائمة على الالتزام مع المجتمع، فضلاً عن خلق منصة للتعامل مع مسألة الوقاية من العنف.

ومن جانبها، قالت الجاليات الأمريكية المسلمة والعربية، بالإضافة إلى المجموعات العقائدية الأخرى، للسلطات «لا تأتوا إلينا لتقولوا إنكم فقط تريدون العمل معنا بشأن مشكلة التطرف العنيف؛ فهذا يجعل الأمر يبدو كما لو كنا جزءاً من المشكلة». وتدرك وزارة الأمن الوطني أن تلك المجتمعات إنما تشكل جزءاً من الحل- وتعمل كشركاء لجعل المجتمعات الأمريكية أكثر أمناً ويعني ذلك العمل من أجل تحقيق هدف متبادل. وهذا الأمر له مغزى من الناحية العملياتية ويرسل رسالة بالغة القوة. وفي حين أن مثل تلك الشراكات تقوم على المسؤولية الجماعية، فإنها تصبح قوية بما يكفي للتعامل مع مجموعة كبيرة من مشاكل المجتمع. لذا ففي الواقع أن أسلوب الولايات المتحدة للتعامل على مكافحة التطرف العنيف يتمثل في تمكين المجتمعات المحلية من أجل فهم التهديدات التي تواجهها بشكل أفضل، والعمل معاً لاستخدام مواردها الحالية لمنع وقوع أحداث عنف بغض النظر عن الأيديولوجيا.

ما تقوم به وزارة الأمن الوطني

قامت وزارة الأمن الوطني الأمريكية – بشراكة مع «مكتب التحقيقات الفيدرالي»، و «المركز الوطني لمكافحة الإرهاب»، وغيره من المنظمات – بإجراء تحليل موسع بشأن الحالات الماضية للهجمات المتطرفة العنيفة، وذلك من خلال فحص المسار الذي يسلكه الأفراد عند اتخاذهم قرارا بشأن الرد بعنف على شكوى أو مظلمة معينة، سواء أكانت أيديولوجية أم لا. وتبحث وزارة الأمن الوطني في السلوكيات والمؤشرات التي تمت ملاحظتها من جانب أفراد الأسرة أو أعضاء المجتمع، أو غيرهم. كما تدرس أيضاً الأساليب المتخصصة – أي كيفية إعداد أولئك الأشخاص لشن الهجمات أو الكيفية التي تم بموجبها تعطيل مخططاتهم أو ما الذي غاب عنهم وسمح لهم بمتابعة مخططاتهم. وعندئذ تكون الوزارة في وضعية أفضل تتيح لها مساعدة المجتمعات لتصبح على دراية بالمؤشرات التي ينبغي عليهم البحث عنها خلال سعيها لمنع وقوع أعمال عنف.

وقامت وزارة الأمن الوطني أيضاً بعمل أبحاث عن العوامل المجتمعية والبيئية التي قد تسهل انخراط شخص ما في المسار نحو العنف القائم على دوافع أيديولوجية، وحتى الآن، أظهر هذا البحث أنه قد يكون لدى مجموعة فرعية من سكان أمريكا، استعداد لتبني السلوك العنيف لأسباب مختلفة، وأن ثمة مجموعة أصغر من أولئك الأشخاص يمرون بعملية تطور حتى يصبحوا مستعدين فعلياً لارتكاب أعمال عنف للتعويض عن شكاية أو ظلم يتعرضون له. وبصرف النظر عن دوافعهم المحددة، اكتشفت وزارة الأمن الوطني عدداً متزايداً من الأفراد ذوي التوجهات العنيفة ممن يتخذون مسارات مشابهة ويتبنون أسلوباً تكتيكياً مشابهاً في الإعداد لأعمال العنف وتنفيذها. على سبيل المثال، انخرط المسلح النرويجي اندرس بريفيك والمسلح جيمس هولمز من كولورادو في مسارات تطورية مشابهة، وكانت لديهما خلفيات نفسية مماثلة، وعاشا في بيئات مشابهة. وقد كانت شكاواهما مختلفة جداً، إلا أن خططهما تضمنت أساليب غاية في التشابه.

لقد عمل الدور المتطور للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي على زيادة عدد الأفراد المنخرطين في هذا المسار. ففي السابق، كان على المتطرفين ذوي الميول العنيفة التعاون على أرض الواقع وليس في العالم الافتراضي، لكن شبكة الإنترنت أتاحت تسهيل رحلتهم من التطرف إلى العنف، والتواصل بسهولة أكبر مع الآخرين الذين يشاطروهم [نفس] الأيديولوجيات، وتجنيد الأعضاء المحتملين لمنظمة متطرفة عنيفة، والحصول على المعرفة والمواد للقيام بهجمات، والأهم من ذلك كله، الإعداد للهجمات حتى دون ترك منازلهم.

من المنظور الوقائي، يغير هذا الأمر من النموذج النمطي بشكل جوهري. فالسلوكيات التي كان يمكن ملاحظتها والإبلاغ عنها في العالم الفعلي قد لا يمكن ملاحظتها في العالم الافتراضي. والسؤال الذي يطرح نفسه على وزارة الأمن الوطني: ما هي أفضل طريقة لتضمين السلوك على الإنترنت في جهود الوقاية.

دعم الجهود المحلية

سعت وزارة الأمن الوطني أيضاً إلى بناء علاقات مع المنظمات الدينية الوطنية، بما يساعد في إقامة لجنة استشارية متعددة الأديان. وكان الغرض من هذه اللجنة في البداية أن تكون عبارة عن قناة لمشاركة المعلومات، إلا أنها تطورت منذ ذلك الحين إلى أن أصبحت مجموعة تساعد على التخفيف من الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث توترات في المجتمعات، وبالتالي إلى حالات يحتمل أن تكون عنيفة.

وتقوم وزارة الأمن الوطني أيضاً بالانخراط مع السلطات المحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. إذ تتولى تدريب سلطات إنفاذ القانون المحلية بهدف التعرف على السلوكيات والمؤشرات المرتبطة بتهديدات معينة مصاحبة للتطرف العنيف والإرهاب والنشاط الإجرامي، فضلاً عن السلوكيات التي تعد جزءاً من النشاط الديني أو الثقافي المكفول دستورياً. وهذا الأمر من شأنه أن يساعد المسؤولين في الصفوف الأمامية على التمييز بين السلوكيات الإجرامية وتلك التي يحميها الدستور. وبشكل إجمالي، تم إحراز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت اليوم الروابط بين الحكومة الفيدرالية والمجتمعات المحلية أكثر قوة.

عن «معهد واشنطن»